

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك الأهلي المتحد حمد المرزوق ان مؤشرات 2010 كانت جيدة بعد مرور عام كامل على تحوله إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن صافي الربح ارتفع من 14,3 مليون دينار مقارنة بسنة 2009 إلى 27,4 مليون دينار في 2010 بزيادة قدرها 91,6٪، مستندراً بأن البنك مازال يأخذ مخصصات واحتياطات جيدة في حدود 24 مليون دينار.

وأضاف المرزوق، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد عقب عموميته البنك العادية وغير العادية أمس بنسبة حضور 92,95٪ أن حجم تغطية المخصصات من الديون المتعثرة بلغ نسبة 113٪ دون الضمانات ونسبة 168٪ باحتساب الضمانات، لافتاً إلى أن حجم المحفظة القروض بلغ 1,610 مليار دينار مثلت القروض غير المنتظمة نسبة 2,9٪ وبلغت الزيادة في ودائع البنك في حدود 8٪.

كتب:عبي الدضيبي

عمومية البنك أقرت توزيع 14٪ نقداً و5٪ منحة لرفع رأس المال إلى 112,68 مليون دينار

# المرزوق: «الأهلي المتحد» تخلص من 96,5٪ من المحفظة الائتمانية و95,65٪ من الأصول غير المتوافقة مع الشريعة

العادية على توزيع أرباح نقدية بواقع 14٪ وأسهم منحة بنسبة 5٪ أي سهم لكل 20 سهماً عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 للمحافظة على الوضع القوي للقاعدة الرأسمالية للبنك.

وتمت الموافقة بالإجماع خلال المادة 6 من عقد تأسيس البنك والمادة 7 من النظام الأساسي للبنك لإصدار أسهم منحة مجانية وإقرار زيادة رأس المال البنك من 107,322 مليون دينار إلى 112,688 مليون دينار موزعة على أسهم منحة مجانية مقدارها 5,366 مليون دينار موزعة على 53,661 مليون سهم بواقع 5٪ من رأس المال وذلك للمساهمين المسجلين بالبنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

نحج البنك مع الالتزام بالقواعد التمويلية الشرعية في زيادة حجم الأعمال وتمويل قطاع الشركات بما يزيد على 120 مليون دينار وزيادة قاعدة العملاء الجدد من الشركات والمؤسسات التي تتعامل وفقاً لحكام الشريعة الإسلامية وذات الكفاءة المالية المتميزة مع التركيز على تنوع مصادر الدخل وتفعيل الإستراتيجية الأساسية والثابتة لدى البنك وهي المراقبة الدقيقة والتحليل المستمر للائتمان وتفعيل إدارة المخاطر بمرور حماية العملاء والبنك والأصول وقيمتها من تأثيرات الأزمة.

## الجمعية العمومية

هذا، ووافقت عمومية البنك

المخصصات المحددة والعامه والإضافية الاحترازية التحوطية التي قام البنك بتجنيبها والبالغه 24,5 مليون دينار والتي تعكس الأسلوب المتحفظ لاحتساب المخصصات.

واستعرض أهم البيانات المالية للبنك خلال 2010 حيث بلغ إجمالي إيرادات التشغيل 77,4 مليون دينار، وإجمالي أصول البنك ببلغ 2,45 مليار دينار بينما بلغ إجمالي حقوق الملكية 265,3 مليون دينار.

وشدد المرزوق على أن البيانات المالية لعام 2010 توضح قوة معدل كفاية رأس المال والملاءة المالية الممتازة ومدى السيولة التي يتمتع بها «الأهلي المتحد»، مشيراً إلى أن ذلك كان نتيجة مباشرة لنجاح إدارة عمليات الخزينة واتباع أسلوب مصرفي وفني متميز مكن البنك من خدمة عملائه بحرفية عالية في ظل التحول للنشاط الإسلامي وتقلبات الأسواق المالية.



حمد المرزوق خلال الجمعية العمومية للبنك

2010 ولا يجوز لجنة بازل 2 بلغ 18,76٪ متجاوزة الحد الأدنى المطلوب من بنك الكويت المركزي والبالغ 12٪ وهو ما يعكس قوة متميزة ومثابرة واضحة لهيكل القاعدة الرأسمالية للبنك وقدرته المستقبليّة على التوسع في قاعدة الأصول.

ولفت إلى أن السياسة المتحفظة في الائتمان كانت سبباً من أسباب تفادي تبعات الأزمة العملية التي اندلعت في 2008، موضحة أن البنك لم يكن لديه أي اكتشاف مادي على شركات الاستثمار ولم تكن بحوزته قروض متعثرة بشكل كبير مقارنة ببنوك أخرى.

وأضاف أن السياسة المتحفظة التي اعتمدها البنك لا يعني أنه لن يقدم تسهيلات ائتمانية، مشيراً إلى أن نسبة الزيادة في المحفظة الائتمانية في 2009 كانت أعلى نسبة في النمو الائتماني مقارنة ببقية البنوك.

وأكد ضرورة النظر إلى حجم القروض التي منحت وحجم القروض التي تم سدادها خلال

تحدد نسبة هذه العقود، مشيراً إلى أن تأثير الخطة لن يظهر على المدى القريب بل يجب أن تكون هناك فترة لتتضح انعكاسات الخطة على الوضع الائتماني.

وقال إن ملف التنمية «تسبب» ولم يعد فنياً واقتصادياً، مؤكداً أن البنوك واتحاد المصارف والجهات الفنية والمهنية وجهة نظرها في إطار موضوع التمويل، ونمى أن يتم تبني وجهة النظر الفنية والمهنية في عملية تمويل مشاريع التنمية، مشيراً إلى أن أي قرار سيصدر سيرد عليه في حينه.

نسبة كفاية رأس المال

قال المرزوق، رداً على سؤال حول علاقة ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بالسياسة الائتمانية للبنك، أن نسبة كفاية رأس المال تعكس متانة القاعدة الرأسمالية في البنك وكذلك السياسة الائتمانية المتحفظة للبنك، وأشار إلى أن معدل كفاية رأس المال البنك والمحتسب

## البنك حقق زيادة في صافي الأرباح بنسبة 91,6٪ لتبلغ 27,4 مليون دينار

113٪ تغطية المخصصات من الديون المتعثرة دون الضمانات

البنك لم يتأثر بالاضطرابات السياسية لافتقاده مساهمات في بنوك خارجية

كما كشف المرزوق انه ووفقا لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية أن البنك يتمتع بمدى قانونية تقدر بـ 3 سنوات لتحويل أصوله وفقاً للشريعة الإسلامية

مشيراً انه خلال سنة من تحول البنك إلى إسلامي استطاع أن يحول نسبة 96,5٪ من المحفظة الائتمانية إلى قروض متوافقة مع أصول الشريعة الإسلامية.

وأضاف انه بالنسبة لإجمالي الأصول فقد تحولت نسبة 95,65٪ منها إلى إسلامية ونسبة 4٪ تقريبا لم يستطع تحويلها البنك في تلك الفترة، موضحاً أن الإيرادات المترتبة عن هذه الأصول لا تدخل ضمن إيرادات البنك وتم تجنيبها وتوزيعها في أوجه الخير.

المنافسة الإسلامية

وأكد المرزوق أن البنوك الإسلامية قادرة على المنافسة والتميز مستدلاً في ذلك بما حققه «الأهلي المتحد» خلال عام من تحوله التقليدي إلى الإسلامي، مشيراً إلى أن البنك استطاع أن يقدم باقة من الخدمات المتميزة والمبتكرة وأن يستقطب المزيد من العملاء بحدود 11٪.

وتوقع أن يزيد البنك من حصته السوقية في الفترة المقبلة في ظل نسبة الزيادة المهمة في عدد العملاء في المرحلة الأولى من تحوله إلى إسلامي.

التمويل والتنمية

أوضح المرزوق رداً على سؤال متعلق بعقد تمويل خطة التنمية أنه لم تجر إحصائية

## رضاء العملاء

قال المرزوق: تاكدنا من رضاء العملاء وثقتهم في مصرفنا من خلال تعاونهم الكامل مع البنك في إتمام إجراءات ومتطلبات التحول للنشاط المصرفي المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتجارب العملاء مع تلك المجموعة المتميزة من المنتجات، وقد حرصت الإدارة على تأكيد تقديرها لثقة العملاء ومزايا هذه المنتجات من خلال بذل أقصى جهد لتحقيق العوائد المتميزة التي استحقها العملاء والتي تفوق مثيلاتها في السوقين المحلي والإقليمي وهو ما تم بالفعل.

## الاستثمار في القطاع التكنولوجي

أفاد المرزوق بأن استثمار البنك في تطوير القطاع التكنولوجي كان في محله، مشيراً إلى أن تطوير البنية التحتية من خلال أحدث التطبيقات لتكنولوجيا المعلومات كان سبباً رئيسياً في إتمام عملية تحول البنك للنشاط الإسلامي بصورة رائدة عززت القدرة التنافسية للبنك وارتقت بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء من خلال التواصل المباشر مع البيانات وحفظ التكاليف المخصصة لانجاز المعاملات المصرفية المتنوعة خاصة تلك المجموعات المتميزة من المنتجات التي أتم البنك وضع نماذجها وهيكلها التمويلية وأصبح يقدمها فعلاً لعملائه بعد بدء النشاط المصرفي الإسلامي.

## زيادة عدد الفروع إلى 28 فرعاً

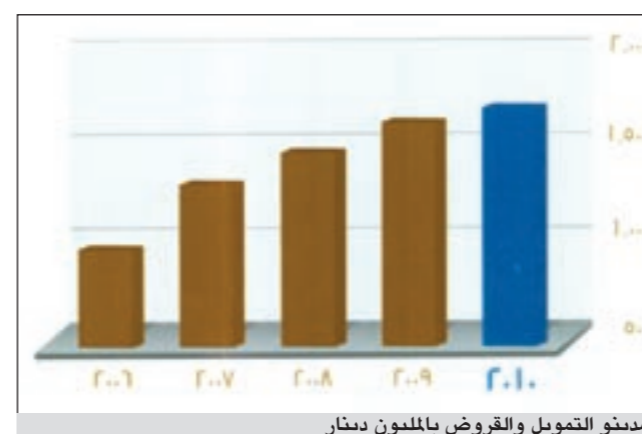
أوضح المرزوق أن «الأهلي المتحد» حافظ على هدف البنك بتتويج مصادر التمويل وقواعده وتعزيز العلاقات طويلة الأجل مع العملاء وهو ما نجحت فيه الخدمات المصرفية الشخصية من خلال زيادة عدد الفروع إلى 28 فرعاً ومجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تستجيب بمرور لاحتياجات العملاء على مدار الساعة.

## لا جزاءات مالية على البنك

ذكر المرزوق انه ووفقا لتعليمات «المركزي» في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة والتزاما بمتطلبات الإفصاح والشفافية تم تطبيق 3 جزاءات بقيمة 62,5 ألف دينار من قبل «المركزي»، مشيراً إلى أن الجزاء الأول يتعلق بتعليمات «المركزي» بشأن عدم تحصيل أي رسوم من العملاء من دون الحصول على الموافقة المسبقة منه.

وتابع: الجزء الثاني تعلق باقتصار نظام البحث للحسابات الخاصة بالعمليات باللغة الإنجليزية فقط دون العربية في حين أن المطلوب هو اللغتان وذلك في إطار تعليمات «المركزي» لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لذلك تم تعديل النظام بما يتواءم مع متطلبات البنك.

وأضاف: الجزء الثالث تعلق بقواعد وإجراءات فتح فروع مصرفية للبنوك المحلية. وختم قائلاً: لم يتم تطبيق أي جزاءات مالية على البنك خلال سنة 2010.



جانب من الحضور الكبير في عمومية البنك



المرزوق متوسط المنصة الرئيسية خلال عمومية «الأهلي المتحد»